

من المسؤول عن التشريع البترولي في لبنان؟

رسالة مفتوحة لسعادة السفيرة لينه ناتاشا ليندة المحترمة

سفارة النرويج

بيروت/لبنان

صاحبة السعادة،

ردا على الرسالة التي وجهها كاتب هذه الأسطر لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون، والتي تم نشرها في "الأخبار" بتاريخ 6 كانون الثاني الماضي، بغية لفت انتباهه لخطورة الانحرافات الكارثية في سياسة لبنان البترولية، سارع المهندس الجيولوجي العراقي-النرويجي السيد فاروق القاسم للإشادة بالتدابير التي اتخذها بعض المسؤولين اللبنانيين حتى الآن في هذا المجال، ولتشجيعهم على المضي قدما على نفس الطريق.

وقد جاء رد السيد القاسم في مقال في "الأخبار" تاريخ 13 كانون الثاني تحت عنوان "توضيحات وتعليقات لتيسير الحوار في قطاع البترول: فلنتأكد من وجود النفط أولا!". مقال يقدم فيه السيد القاسم نفسه بأنه "لعب دورا أساسيا في تأسيس القطاع البترولي النرويجي بين 1968 و1973"، ثم في إدارة هذا القطاع قبل أن يعمل كإستشاري بترولي منذ العام 1991. يضيف إلى ذلك انه ساهم قبل عشر سنوات في رسم "خطوط السياسة البترولية للبنان... ثم تحويل السياسة النفطية إلى تشريعات وتنظيمات إدارية، وتحضيرات أواية لجولات التراخيص"، وهو، كما يقول، أمر يستحق الإشادة والتشجيع...

هذا الكلام للسيد القاسم لا يمكن ان يمر مرور الكرام، وذلك لسببين. أولهما أن هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عن هويته ويزيح النقاب عن الدور المحوري الذي لعبه حتى الآن، بتكتم شديد، في مسيرة البترول والغاز في لبنان. أما السبب الثاني فهو أن القائمين على هذا القطاع في لبنان ما فتئوا يرددون منذ سنوات طويلة أن ما يقومون به مستوحى من "النموذج البترولي النرويجي". مما يضعنا وجها لوجه أمام مغالطات في غاية الخطورة نظرا لان ما حصل حتى الآن في لبنان لتهيئة التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجهما في المنطقة الاقتصادية الخالصة يناقض كلياً ما حصل ويحصل في النرويج.

هذا التناقض يبدو أولا بشكل صارخ على صعيد الشفافية، إذ انه لم يتم في لبنان أي شيء يشبه من قريب او بعيد الحوار الوطني الواسع الذي سبق ورافق رسم سياسة النرويج البترولية، بما في ذلك سيل الدراسات والتقارير التي قام بها وأشرف عليها المجلس النيابي النرويجي، والتي أدت في نهاية المطاف لتبني ما يسمى "الوصايا العشر" عام 1971. نفس التناقض نجده أيضا وخاصة في مجالي مشاركة الدولة في الأنشطة البترولية كما في إنشاء شركة النفط الوطنية ستاتويل عام 1972، وهما المجالان الحيويان اللذان كانا خصيصا موضوع اثنتين من الوصايا العشر المشهورة.

لا بل أن الأسوأ من ذلك هو أن مشاركة الدولة التي نص عليها قانون البترول اللبناني 2010/132 قد تنكر لها صراحة المرسوم 2017/43 المفترض فيه أن يكون "تطبيقيا"، مما يؤدي تلقائيا وعمليا لصرف النظر عن نظام تقاسم الإنتاج الذي نص عليه القانون، ونقل حقوق ملكية كل ما يتم اكتشافه من البترول والغاز من الدولة إلى...مصالح خاصة!

ومن اللافت في مقال السيد القاسم انه أوحى وما زال يوافق صراحة على ما ورد في المادة 5 من المرسوم المذكور حول "لا مشاركة للدولة في دورة التراخيص الأولى"، مما يعني طرد الدولة برمتها من الأنشطة البترولية، وتزويرا لمبدأ أساسي نص عليه القانون البترولي. مما يطرح السؤال الجوهرية: من المسؤول عن التشريع البترولي في لبنان، هل هو المجلس النيابي أم مهندس نرويجي من أصل عراقي يعمل مع بعض موظفي وزارة الطاقة؟..

أما الحجج التي يقدمها للامتناع عن الإسراع في إنشاء شركة نפט وطنية، فهي نسخة طبق الأصل لتلك التي كانت شركات البترول الانكلوسكسونية ترددها في القرن الماضي ضد قيام شركات بترولية وطنية، سواء في الدول الأوروبية أو في الدول المنتجة للبترول والغاز. هذا مع العلم أن مجال عمل هذه الشركات الوطنية لا يقتصر على الاستكشاف والإنتاج، بل يتعدى ذلك إلى النقل والتكرير والصناعات البتروكيميائية، الخ. أما في لبنان، فيكفي التذكير بضرورة ترميم وتجديد مصفاةي طرابلس والزهراني اللتين يأكلهما الصدأ من سنوات وسنوات.

ولا تقل سوا عن ذلك الشروط المالية التي يتضمنها المرسوم 2017/43، والتي تمتاز بكونها دون الحد الأدنى المقبول في سائر أنحاء العالم: إتاوة 8% إلى 16% في النرويج خلال الفترة الأولى من إنشاء ستاتويل، مقابل 4% للغاز و5%-12% للبترول في لبنان، ومشاركة دولة تراوحت خلال نفس الفترة حوالي 50% في النرويج مقابل صفر حاليا في لبنان و 5%-20% يقترحها السيد القاسم كمجرد إمكانية افتراضية في المستقبل غير المنظور، أو ضريبة على أرباح الشركات العاملة تتراوح حاليا حول معدل 26,5% في العالم، و 78% تضاف إليها رسوم أخرى في النرويج، مقابل 20% في لبنان.

هذا دون أن ننسى تصرفات أخرى لا مثيل لها في بلدان أخرى، من نوع التأهيل المسبق لشركات وهمية تم تأسيسها على عجل بحفنة من الدولارات في هونغكونغ وغيرها بغية منحها حقوق استكشاف وإنتاج، أو تأهيل شركات أخرى "غير مشغلة" من بلدان ابعدها ما يكون عن الشفافية والمساءلة، أو الظروف التي ما زالت غامضة لتزوير الترجمة إلى العربية لمقال كتبه بالانكليزية السيدة اناليزا فيديليانو، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في لبنان، وتم نشر الترجمة العربية في جريدة "الحياة" في 27 كانون الثاني 2017. وكلها تصرفات يصعب طبعا مجرد تصورها ليس فقط في النرويج، بل حتى في البلدان الأكثر فسادا بين الدول الفاسدة.

هذه بعض نماذج عن الانحرافات التي أشارت إليها وسائل الإعلام في لبنان والتي كانت محور تساؤلات أجزتها رسالة وجهتها في شباط 2017 إلى وزير الطاقة، نخبه لا تقل عن الثلاثين من الوزراء السابقين، وأساتذة الجامعات والمحامين والاقتصاديين والخبراء والإعلاميين. رسالة ما زالت حتى اليوم دون أي جواب!...

هذه النماذج وهذه الأسباب لا تترك مجالا للشك أن "إشادة" السيد القاسم بما قام به بعض المسؤولين عن القطاع البترولي في لبنان، مع التركيز على "الدور الأساسي" الذي لعبه في نفس القطاع في النرويج، يؤدي للأسف الى زيادة البلبلة التي يغذيها منذ سنوات بعض المسؤولين عبر تسخير التجربة البترولية المشرفة في النرويج لخدمة مصالح خاصة ومآرب لا تشرف أحدا.

لهذه الأسباب كلها، يبدو أن السلطات النرويجية المختصة هي الوحيدة المؤهلة لاتخاذ الوسائل الملائمة لتبديد التباسات مسيئة إلى حد كبير للنرويج كما أنها مسيئة للبنان. كما يعود للسيد فاروق القاسم، بعد أن انتظر عشر سنوات قبل أن يخرج من الظل، أن يتحمل مسؤولياته في رسم ومساندة سياسة بترولية يمكن وصفها بالكارثة بالنسبة للبنان. تحمل المسؤولية هذا يمكن أن يبدأ بقبول دعوة لمواجهة علنية وصريحة على إحدى شاشات التلفزيون الوطنية. لا سيما وأنه يحق للبنانيين كما أنهم بحاجة لمعرفة الحقيقة في سياسة أصبحت اقرب ما يكون إلى عملية تضليل واسعة تهدد ثروة موعودة بينون عليها الكثير من الآمال.

بانتظار ذلك أشكرك، يا صاحبة السعادة، لكل ما يمكن أن تتفضلي وتبديه من اهتمام بهذا الموضوع الحيوي بالنسبة للبنان، كما أرجو التفضل بقبول فائق الاحترام والتقدير لك وللبلد الذي تقومين بتمثيله.

في 28 كانون الثاني 2018

د. نقولا سركيس

مستشار بترولي